للإستفسار
800 11 99999
صكوك... صكوك... صكوك
سبلة تقطفون ثمارها

رؤية اقتصادية

د. محمد بن عبدالعزيز الصالح

مع التحية لوزير العمل

يعلم معاليكم بأنه ومنذ صدور قرار السعودة الشهير رقم (٥٠) عام ١٤١٥هـ ونسب السعودة لم تشهد تحسناً ملحوظاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، ونؤكد لمعاليكم أن الأمل بدأ يدب في نفس كل غيور على هذا الوطن ومحب لأهله منذ تولي معاليكم دفة وزارة العمل وإشرافكم المباشر على مشروع السعودة، كيف لا وأنتم من حقق النجاحات المتلاحقة في كافة المناصب القيادية التي تبوأتموها.

كلنا رجاء يا معالي الدكتور بأن يولي معاليكم جل اهتمامكم لهذه القضية الوطنية المهمة مهما تعددت العقبات التي تواجهكم، ويعلم معاليكم أن نجاحكم فيها سيسجله التاريخ لكم، بل إنني لا أبالغ إذا قلت إن نجاحكم (المتوقع إن شاء الله تعالى) في هذه القضية سيفوق كافة النجاحات والإسهامات التي حققها معاليكم لهذا الوطن وأهله على الرغم من كثرتها.

معالي الدكتور... خير من يدرك الآثار الاقتصادية الإيجابية التي سيجنيها الوطن من توظيف الشاب والفتاة السعودية هو معاليكم، وخير من يدرك الآثار السلبية أمنياً واجتماعياً واقتصادياً والتي تلحق بنا جميعاً في حال استمرار تلك الملايين من العمالة الأجنبية في مهن من المفترض ألا يشغلها سوى أبناء الوطن هو معاليكم أيضاً.

معالي الدكتور لكي يتحقق النجاح المنشود منا جميعاً في قضية السعودة وحتى يتم التمكن من توطين العاملين في الكثير من القطاعات والحرف والمهن الاقتصادية دون أن يكون لذلك أي آثار سلبيةً على طرفي عقد العمل (العامل وصاحب العمل) بصفة خاصة أو على اقتصادنا الوطني على وجه العموم، فإنني أرجو من معاليكم توجيه المختصين بالوزارة بإيلاء مزيد من الدراسة لعدد من الجوانب الأساسية والكفيلة بدعم قضية السعودة منها:

(١) دراسة إمكانية تحديد ساعات عمل السوق بثماني ساعات، أنه من الأهمية أن نضع في الاعتبار بأن الظروف الاجتماعية والأسرية للعامل السعودي تختلف عن الأجنبي، كما أنه ليس من الضرورة أن تكون ساعات العمل في كافة القطاعات الاقتصادية موحدة.

(٢) دراسة إمكانية تحديد الحد الأدنى للراتب في مختلف المهن والحرف الاقتصادية، وهذا الأمر مطبق في الكثير من دول العالم.

(٣) إلزام كافة القطاعات والمتاجرة (ماعدا عدد محدود جداً منها) بأن يكون يوم الجمعة يوم عطلة مع إمكانية أن يكون الخميس عطلة أيضاً (يوماً أو نصف يوم) بالنسبة للبعض من القطاعات والمتاجر.

(٤) عدم تطبيق نسب السعودة على كافة القطاعات الاقتصادية بشكل متماثل، فالكثير من المهن والحرف الاقتصادية يمكن سُعودتها بالكامل ودون الحاجةَ إلى التدرج في نسب السعودة فيها، وبعض المهن يمكن تطبيق نسب السعودة المطبقة حالياً عليها في حين إن البعض الآخر من المهن قد لايمكن توفير العمالة الوطنية اللازمة لها في الوقت الحاضر.

معالي الدكتور كل الدعاء بالنجاح والتوفيق لمعاليكم في هذه القضية الوطنية التي تهمنا جميعاً.

والله يحفظكم،،،

Dralsaleh@yahoo.com

تمهيداً لانضمامها لمنظمة التجارة العالمية ديسمبر المقبل في هونج كونج

قريباً.. إبرام اتفاقية ثنائية بين المملكة وأمريكا

٢٦ مليار دولار إجمالي حجم التجارة بين البلدين

الأمير عبد الله بن عبد العزيز

□ أعد التقرير من الرياض – حازم الشرقاوي:

من المتوقع أن تبرم المملكة اتفاقية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأيام القليلة المقبلة، حيث إن الفريق الفني الخاص بمفاوضات انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية يقوم حالياً باستكمال الإجراءات النهائية والمتعلقة بالاتفاق الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية في واشنطن وإنهاء متطلبات وثيقة انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

وكان الفريق التفاوضي قد توجه إلى واشنطن الأسبوع الماضي برئاسة الدكتور فواز العلمي وعدد من كبار المسؤولين لإبرام توقيع اتفاقية ثنائية بين البلدين تمهد لانضمام السعودية للمنظمة نهاية ديسمبر المقبل في هونج كونج.

د. هاشم يماني

د. فواز العلمي

زيارة ولي العهد وحسم الملف

وتأتي هذه المفاوضات السعودية الأمريكية عقب زيارة سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز للولايات المتحدة الأمريكية التي استطاع خلالها حسم العديد من الملفات وفي مقدمتها ملف انضمام السعودية إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، التي تقف فيها أمريكا حائلاً رئيسياً بسبب عدم توقيعها على الاتفاقية الثنائية مع السعودية مثلما فعلت نحو ٣٤ دولة أخرى خلال العام الماضي ٢٠٠٤، وقد مضى بضعة أعوام في مشاورات واجتماعات بين البلدين، ولكن اجتماع ولي العهد مع الرئيس الأمريكي أكد في البيان المشترك أن الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بتجديد السعودية وعزمها على تحقيق الإصلاح الاقتصادي وسعيها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.. وقال البيان: سنعمل كشركاء لاستكمال مفاوضاتنا مع أعضاء المنظمة الآخرين في جنيف بهدف الترحيب بالمملكة كعضو في المنظمة قبل نهاية عام ٢٠٠٥م.

التجارة البينية

فمن الواضح من البيان المشترك بين البلدين أن السعودية أصبحت على وشك الانضمام، فلم يمر هذا العام حتى وتدخل السعودية كعضو في هذه المنظمة بعد توقيع اتفاقية مشتركة مع أمريكا التي تعد أكبر شريك تجاري للسعودية، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤م مقابل ١٦٠ مليون دولار في عام ١٩٧٠ وقد بلغ عدد الشركات المشتركة بين البلدين ٣٦٠ شركة باستثمارات تتجاوز ٢٠ مليار دولار.

إصلاحات اقتصادية

وقد بحثت السعودية في قضايا نهائية تفرق بينهم وبين الانضمام إلى المنظمة أبرزها إلغاء إعانة تصدير السلع الزراعية طبقاً لجدول زمني، إضافة إلى وضع قواعد أكثر تشدداً بما يتعلق بمساعدة الدول للتنمية القروية، والموافقة على تخفيض التعرفة الجمركية على المنتجات الصناعية وصناعة الخدمات إلى جانب القطاع الزراعي، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وخصوصاً العوائق الفنية، وتحديد إطار زمني لعمليات للتخصيص، وقد أعادت السعودية ضمن إطار جهودها لفتح موارد اقتصادية للبلاد النظر في اللائحة التنفيذية لنظامها الضريبي، والذي أعلنته في شهر أغسطس الماضي بعد استكمال إعداد مسودة اللائحة التنفيذية للنظام.

ونصت اللائحة على تطبيق أحكام نظام ضريبة الدخل الجديد على شركات الأموال المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين فيها، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، مقيمين أو غير مقيمين، ولا تعد حصص غير السعوديين في الشركات السعودية المختلطة التي تشارك في شركة أموال مقيمة حصصاً سعودية لأغراض هذا النظام.

وأعلنت المملكة بالفعل في الرابع عشر من أغسطس نظامها الضريبي الجديد بعد موافقة مجلس الوزراء لتطبيقه على الشركات والأفراد من المستثمرين غير السعوديين ومواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وحددت ٢٠ في المائة على شركات الأموال المقيمة عن حصص الشركاء غير السعوديين، واحتسابها على المقيم غير السعودي الذي يمارس الأنشطة التجارية في السعودية، إضافة إلى الشخص غير المقيم الذي يمارس النشاط في السعودية من خلال منشاة دائمة، والمستثمر غير المقيم الذي لديه دخل آخر خاضع للضريبة من مصادر في السعودية.

ويأتي الإعلان السعودي عن النظام الضريبي بعد مطالبات من عدد من الدول في ظل المساعي السعودية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتي أكدت على ضرورة صدور نظام ضريبي في السعودية.

ويتوقع أن يسهم النظام الضريبي الجديد في زيادة الاستثمارات الأجنبية وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد لوجود الحوافز التي يوفرها النظام وخصوصاً الشفافية، وانخفاض معدلات الضريبة، والسماح بترحيل الخسائر، وخصم مصاريف البحث والتطوير.

وفي التاسع من أغسطس أعلنت الهيئة فوز اتحاد اتصالات الإمارات بعقد تشغيل الجوال بعد إدخال مبلغ ١٢ مليار ريال (٥,٦ مليارات دولار) لخزينة الحكومة، لتشارك بذلك شركة الاتصالات السعودية في سوق اتصالات الجوال التي يتضمن أكثر من ٧ ملايين مشترك.

وكان أبرز حدث اقتصادي سعودي غير متوقع هو إعلان الحكومة السعودية في الرابع من سبتمبر الحالي عن فائض الميزانية الذي جاء نتيجة ارتفاع غير متوقع في أسعار النفط وقرارها توجيه ٤١ مليار ريال (١٠,٩ مليارات دولار) إلى ما يحقق رفاهية المواطنين، إذ سيتم التركيز على المشاريع ذات الأثر المباشر والكبير للمواطنين، على أن تكون شاملة لكافة مناطق السعودية، وبالذات الأكثر احتياجاً إلى المرافق والخدمات العامة.

وقررت السعودية تخصيص الجزء الأكبر من الفائض لسداد جزء من الدين العام بما سينعكس إيجاباً على الاقتصاد ويمنح المزيد من المرونة في الميزانيات القادمة والاهتمام بالإنفاق التنموي بما في ذلك بناء التجهيزات الأساسية وصيانتها وتجديدها.

النفاذ للأسواق العالمية

وكان الدكتور هاشم بن عبد الله يماني وزير التجارة والصناعة السعودي قد أكد أن انضمام السعودية للمنظمة سيتيح لها فرص النفاذ للأسواق العالمية وضمان مستقبل صادراتها الصناعية تحقيقاً لمبدأ حق الدولة الأولى بالرعاية وحمايتها من الإجراءات الأحادية المشوهة للتجارة البينية.

وقال: إن بلاده قامت إعادة الهيكلة لمواكبة التطورات العالمية في زيادة فتح الأسواق لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف إيجاد فرص وظيفية أكبر للقوى العاملة السعودية ونقل التقنية ومضاعفة الجهود الرامية لرفع مستويات التبادل التجاري بين الدول، موضحاً أن السعودية منذ نشأتها تنعم بمبدأ الاقتصاد الحر وتمارس التجارة الحرة ضمن الضوابط والحدود المرسومة.

بداية التفاوض

وكانت إجراءات انضمام السعودية للجات قد بدأت عام ١٩٨٤ بصدور الأمر السامي رقم (٨-١٥٤) بالموافقة على دمج اللجنتين الاقتصادية والسياسية في لجنة وزارية واحدة للقيام بوضع تصور شامل للعمل السياسي والاقتصادي تجاه المشكلات الاقتصادية الدولية المختلفة بحيث يمثل ذلك التصور استراتيجية وطنية تبني عليها كافة تحركات المملكة في المحافل الدولية.

وفي ١٩٨٥ صدرت الموافقة رقم (١٧٧٦-٥-م) على قيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني باتخاذ الترتيبات اللازمة لإيفاد مندوبين بصفة مراقبين لاجتماعات منظمة الجات لمتابعة نشاط المنظمة عن كثب والتعرف على أنظمتها ونشاطاتها وأساليب التفاوض فيها حتى تصبح المملكة مستعدة للدخول في المفاوضات التي تؤدي إلى الانضمام الكامل في الوقت المناسب.

وفي نفس العام تم قبول السعودية كعضو مراقب في اجتماع مجلس الجات المنعقد في جنيف خلال الفترة ٥-٦ يونيو ١٩٨٥م وشاركت وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ ذلك الحين في الاجتماعات الدورية لمجلس الجات وكذلك الاجتماعات السنوية للأطراف المتعاقدة المختصة بمتابعة أعمال المنظمة وإقرار توصيات اللجان المختصة، وصدرت الموافقة الملكية رقم (٥-ب-١٧٦٣٠) في ١٣-١٢-١٤٠٦هـ على مشاركة المملكة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في جمهورية الاورجواي في ١٠-١-١٤٠٧هـ والذي تم خلاله الإعلان عن الإطار العام للمفاوضات وأهدافها ونطاقها، وصدرت الموافقة السامية رقم (٥-ب-١٨١٥٤) في ٨-١١-١٤١٣هـ على توصيات اللجنة الوزارية في اجتماعها بتاريخ (١-٥-١٤١٠هـ) وهي: أن تتولى اللجنة الوزارية تنسيق المواقف السياسية من القضايا التي تطرح في إطار المنظمة، وأن يشكل فريق عمل برئاسة معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني أو من يمثله وعضوية وكلاء الوزارات المشاركة في اللجنة الوزارية لدراسة الموضوعات المطروحة وعرضها على اللجنة الوزارية، وأن يتم التنسيق مع ممثلي كل من وزارة الخارجية ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة في وفد المملكة لدى المنظمة.

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) وتاريخ ٥-٧-١٤١٦هـ القاضي بنقل عدد من الاختصاصات والمهام ذات الطبيعة الدولية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى وزارة التجارة، وفي مقدمتها مسؤولية الإشراف على عملية انضمام المملكة إلى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات) ومتابعة ذلك داخلياً وخارجياً، والموافقة السامية رقم ٥-ب-١١٥١٥ وتاريخ ٢٨-٧-١٤١٦هـ على تحويل طلب انضمام المملكة للاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (الجات)، إلى منظمة التجارة العالمية التي حلت محل (الجات) اعتباراً من ٣٠ رجب ١٤١٥هـ الموافق للأول يناير ١٩٩٥م.

وفي إطار حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على حشد التأييد السياسي لطلب المملكة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قام ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء خلال زيارتهم لعدد من الدول الغربية والآسيوية، بالتأكيد على الأهمية التي توليها المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ورغبتها أن تكون المرحلة القادمة من المفاوضات أكثر تسارعاً ليتسنى إنجاز متطلبات الانضمام بأسرع وقت ممكن بهدف خدمة المصالح الحيوية للاقتصاد الوطني، وبناء على الموافقة الملكية رقم ١٨١٥٤ وتاريخ ١٨-١١-١٤١٣هـ، تم تشكيل فريق عمل (فريق التفاوض السعودي) برئاسة وزير المالية والاقتصاد الوطني – وزير التجارة حالياً – وعضوية وكلاء الوزارات المشاركة في اللجنة الوزارية لدراسة الموضوعات المطروحة للبحث في إطار المنظمة وتنسيق المواقف المناسبة حيالها.. كما تم تشكيل عدد من الفرق الفنية المتخصصة في القطاعات الرئيسة ذات العلاقة بالمفاوضات الرامية إلى انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، تضم في عضويتها المختصين من الجهات الحكومية المختلفة.

وتتولى هذه الفرق الفنية إعداد الوثائق اللازمة والإجابات على أسئلة الدول الأعضاء في المنظمة، كما بادرت وزارة التجارة إلى عقد اجتماعات متعددة مع فريق رجال الأعمال الاستشاري، وحرصت وزارة التجارة على القيام بهذه المهام والمسؤوليات الجديدة دون التأثير على أداء الأعمال والاختصاصات الأساسية المنوطة بها أصلاً، فقد بادرت الوزارة إلى دراسة أفضل السبل لحشد الإمكانيات البشرية والفنية والمادية المتاحة للنهوض بهذه المسؤوليات والإعداد الجيد للمفاوضات الرامية لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية.

إقبال كبير يشهده المخطط الذهبي بالدلم

متعب المقبل: بيع كامل المخطط خلال اليومين القادمين بقيمة تتجاوز الـ ٦٠ مليون ريال

□ الرياض / الجزيرة

أعلنت شركة المقبل للاستثمارات العقارية وشركة دلائل الأعمال للاستثمار والتطوير العقاري عن انطلاق المزاد العلني عصر الأربعاء الماضي على المخطط الذهبي وسط مدينة الدلم.

وأوضح الأستاذ/ متعب بن عبدالعزيز المقبل رئيس مجلس إدارة شركة المقبل وشريكه للاستثمارات العقارية أن المزاد حظي بإقبال كبير من رجال الأعمال والعقاريين وراغبي السكن والاستثمار، وذلك نظراً للميزات العديدة التي يتمتع بها المخطط والذي يقع على مساحة إجمالية قدرها ٥٧٥,٩١٢م٢، حيث تم تصميمه بطريقة تنسجم مع تطلعات المستثمرين والراغبين في التملك والبناء، حيث تم تقسيمه إلى أربعة أجزاء رئيسية يمتاز كل جزء بالخصوصية الكاملة للسكان من حيث توزيع الأراضي والمساجد والشوارع والممرات والمرافق والخدمات الأخرى مثل الحدائق ومواقف السيارات العديدة، يحتوي المخطط على عدد ٤٠ بلكاً و٤٦٣ قطعة تجارية ٣٥٪ وسكنية ٦٥٪ وبمساحات مختلفة، تخدمه شوارع بعرض (٤٠م، ٣٠م، ٢٥م، ١٥م، ١٢م) وأن ٩٥٪ من الشوارع الداخلية بعرض ١٥م.

اضافة إلى توفير خدمات الإنارة لكامل المخطط والقيام بأعمال السفلتة والرصف والتشجير.

جانب من المزاد

واضاف أن المخطط يمتاز بالعديد من المزايا الهامة منها: ارتفاع المخطط عن مستوى سطح الأرض مقارنة بالمخططات والأحياء المجاورة وهو ما يحفظ بإذن الله تعالى المساكن من أخطار السيول التي تعاني منها الكثير من أحياء ومخططات الدلم، وكذلك صلابة الأرض، إضافة إلى أنه يوجد في وسط المخطط شارع تجاري رئيسي يقطع المخطط من المنتصف بعرض ٤٠ متراً وبطول ألف متر يمتد من الشرق إلى الغرب ويتقاطع مع شارع تجاري آخر في وسطه بعرض ٣٠ متراً يمتد من الجنوب إلى الشمال وبطول خمسمائة متر، كما يمتاز موقع المخطط باتصاله المباشر مع حركة التمدد العمراني للدلم وبجهة الشمال الغربي للمدينة، كما أنه يقع مقابلاً وملاصقاً لأحياء جديدة قائمة وقريباً من العديد من المرافق الحيوية الهامة مثل جامع الشيخ ابن باز وجامع الشيخ راشد بن خنين (تحت الإنشاء) والذي يتسع لأكثر من ألفي مصل. وعدد من المدارس والمساجد والمساكن الجديدة والمستوصفات الطبية والمراكز التجارية مثل أسواق الدلم مول والبنوك والأسواق التجارية الأخرى.

من جانبه أوضح الأستاذ/ سليمان الطفيل أن اختياره للاستثمار العقاري في مدينة الدلم جاء انطلاقاً من استراتيجية مجموعة دلائل الأعمال لتنسجم مع خط واستراتيجية المملكة الأخيرة التي ركزت على تشجيع المدن الأقل نمواً لتواكب حركة التنمية في المدن الكبرى وتشجيعها لتصبح مدن جذب واستقطاب وقابلة للنمو والازدهار، خاصة تلك المدن القريبة من المدن الكبرى مثل عاصمة المملكة الرياض، التي تعاني اختناقات التنمية الحضرية وتحتاج لمدن رديفة لها لتساهم في الحد من ظاهرة الهجرة السكانية إليها... وأزمة الحركة المرورية فيها، حيث تقع الدلم جنوب الرياض ولا يبعدها سوى ساعة عن وسطها.

وقال إنه من المتوقع أن يتم الانتهاء من بيع كامل المخطط خلال اليومين القادمين نظراً للإقبال الكبير الذي يشهده حالياً وذلك بقيمة تتجاوز الـ ٦٠ مليون ريال.

بقيمة ٥٠ مليون ريال ويتوقع أن ينتهي في شهر شوال المقبل

(بيت المنهاج) والعالمية لتنمية وتطوير الاستثمار العقاري يبرمان عقداً لإنهاء أعمال تشطيبات (مجمع أفنيو الرياض)

□ الرياض – الجزيرة:

أبرمت شركة (بيت المنهاج) والشركة العالمية لتنمية وتطوير الاستثمار العقاري عقداً تتولى بموجبه (الأخيرة) تنفيذ أعمال التشطيبات لمشروع (مجمع أفنيو الرياض) التابع لشركة (بيت المنهاج) الذي يتوقع أن يفتتح في مطلع العام الهجري المقبل ١٤٢٧هـ، حيث قام كل من: مدير عام شركة (بيت المنهاج) مهندس أحمد بن صالح الوكيل ورئيس مجلس إدارة الشركة العالمية لتنمية وتطوير الاستثمار العقاري الدكتور عبدالرحمن الحسيني بتوقيع العقد. وكشف المدير العام لـ(شركة بيت المنهاج) المهندس أحمد الوكيل عن قيمة العقد البالغة ٥٠ مليون ريال، مشيراً إلى أنه تم استخدام أحدث الأسس والتصاميم العالمية لأعمال التشطيبات الداخلية والخارجية في مشروع (مجمع أفنيو الرياض) الذي يعد أحد أكبر المجمعات التجارية والسكنية بين وسط وشمال العاصمة السعودية الرياض الذي يجمع بين فخامة التسوق ومتعة الترفيه.

وقال المهندس الوكيل: إن الشركة تعاونت مع كبار المصممين والبيوت الهندسية لاختيار الديكورات والشكل الداخلي والخارجي للمجمع لإخراجه بصورة تليق به بين المجمعات التجارية الراقية من حيث فخامة الممرات والأسقف الداخلية، والتشطيبات الخارجية المتعلقة بالأبراج، مؤكداً اختيار برج (الساعة) في المجمع ليكون معلماً من معالم العاصمة السعودية الرياض.

م. أحمد بن صالح الوكيل

وأكد المدير العام لـ(شركة بيت المنهاج) اكتمال أعمال التشطيبات في المشروع مع نهاية شهر شوال المقبل، مشيراً إلى أنه سيتم في شهر شعبان المقبل تسليم المعارض للمستأجرين للبدء في تنفيذ أعمال الديكورات الخاصة، ذلك قبل انتهاء أعمال التشطيبات بفترة كافية ليكون المشروع جاهزاً للافتتاح في ١ محرم ١٤٢٧هـ.

وأشار المهندس الوكيل إلى أن مجمع (أفنيو الرياض) يتكون من عدة عناصر حيوية منها: المركز التجاري الذي يحتوي على ١٨٥ محلاً تجارياً بمساحات متفاوتة يقدر اجماليها بـ٢٨٠٠٠ ألف متر مربع، وسوق تجاري (سوبر ماركت) ومتوقع أن يؤجر لأحد الشركات العالمية، ومركز ترفيهي بمساحة ٢٥٠٠ متر مربع، فيما خصصت الأبراج (برجين متلاصقين يضمان ٦ أدوار لكل برج) والتي تطل على العاصمة للمكاتب التجارية، حيث سيتم تزويدها بأحدث أساليب التكنولوجيا المتطورة والمتوفرة في عالم اليوم، مؤكداً أن هذه الأبراج تحتوي على مطعم راق في الطابق السادس (خمس نجوم)، ومكاتب فخمة، ومدخل خاص لكل برج تضم بهوا فاخرا، ومصعدين ذوي تقنية عالية، ودرج بتشطيبات عالية الجودة، إضافة إلى مخارج طوارئ، وخدمات عامة تتضمن مواقف خارجية للسيارات تتسع لأكثر من ٤٠٠ سيارة.

يذكر أن (شركة بيت المنهاج) سبق وأبرمت عقداً استثمارياً بقيمة ٨٠ مليون ريال مع السادة مكتب الشيخ علي الهزاع تتولى بموجبه (الأولى) تطوير واستثمار المجمع لمدة ٢٢ سنة والقائم حالياً في حي المربع على تقاطع (العليا العام) مع شارع الأمير فيصل بن تركي (المنتهي بطريق الملك فهد من الجهة الغربية) والذي يعد أحد مشاريع الشركة التي تستثمرها في العاصمة السعودية الرياض، حيث وقع العقد كل من الشيخ فهد بن علي الهزاع والشيخ محمد موسى السالم مدير عام مكتب الشيخ علي الهزاع، والمدير العام لشركة بيت المنهاج المهندس أحمد بن صالح الوكيل.